الرقم الدولي المعياري للمؤتمر (معتمد ومصنف دوليًا) ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية

سياق اللغة والأمن القومي للمجتمعات: اللغة العربية حالة للدراسة

د. أريج محمد طيب خطاب
كلية الآداب – جامعة عمر المختار

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل عميق لدور اللغة في تعزيز الأمن القومي للمجتمعات، مع التركيز بشكل خاص على اللغة العربية كنموذج تطبيقي. تتناول الدراسة الأهمية الجوهرية للغة كركيزة أساسية للهوية الثقافية والتواصل الفعال، وتستعرض مكانة اللغة العربية التاريخية والحضارية. كما يحلل البحث التحديات المعاصرة التي تواجه اللغة العربية، سواء في مجال تعلمها في مرحلة الطفولة المبكرة أو في مجال تداولها واستعمالها في السياقات الرسمية والإعلامية. في الختام، يقدم البحث مجموعة من التوصيات العملية والواجبات المقترحة على المستويات القانونية، والأكاديمية، والمؤسساتية، والتشريعية، والتعليمية، بهدف تعزيز اللغة العربية وحمايتها بما يضمن أمنها اللغوي ويسهم في الأمن القومي الشامل للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: اللغة، الأمن القومي، الأمن اللغوي، اللغة العربية، الطفولة المبكرة، الثنائية اللغوية، التداخل اللغوي.

مقدمة:

اللغة هي وسيلة التواصل الأساسية بين البشر، وأداة تعبير بالغة الأهمية لنقل الأفكار والخبرات والثقافات. منذ أن خلق الله آدم، علمه الأسماء والمسميات ليتمكن من فهم ما يُوحى إليه وليتواصل مع سائر المخلوقات، مصداقًا لقوله تعالى: "وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا". هذا الارتباط العميق بين اللغة والفهم والتواصل يبرز دورها المحوري في بناء المجتمعات والحفاظ على هويتها. إن قوة أي أمة في العصر الحديث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرتها على التعبير بوضوح ودقة في جميع مناحي الحياة. لذا، فإن الأمن اللغوي لا يقل أهمية عن الأمن القومي والأمن الغذائي.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث شامل لدور اللغة في سياق الأمن القومي للمجتمعات، مع التركيز على اللغة العربية كنموذج تطبيقي. يتناول البحث أهمية اللغة كركيزة أساسية للهوية والثقافة، ويحلل التحديات المعاصرة التي تواجه اللغة العربية، مقدماً في الختام مجموعة من التوصيات العملية لتعزيزها وحمايتها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للغة والأمن القومي

1.1 مفهوم اللغة وأبعادها الجوهرية

اللغة هي نظام رمزي معقد يستخدمه البشر للتواصل والتعبير عن الأفكار، والمشاعر، والمعلومات. تتجاوز وظيفتها مجرد نقل المعاني اللفظية لتشمل أبعاداً أعمق تتعلق بالوجود الإنساني وتطوره. يمكن النظر إلى اللغة من عدة زوايا:

* البعد التواصلي: هو الوظيفة الأساسية للغة، حيث تتيح للأفراد التفاعل وتبادل الرسائل. يشمل ذلك التواصل اللفظي وغير اللفظي، ويسهم في بناء العلاقات الاجتماعية وتسهيل التعاون بين أفراد المجتمع.

* البعد المعرفي: تلعب اللغة دوراً حاسماً في تشكيل الفكر البشري. فالكلمات والمفاهيم اللغوية هي الأدوات التي نستخدمها لتنظيم أفكارنا، وتحليل المعلومات، وحل المشكلات. إنها تمكننا من التجريد والتفكير المنطقي، وتوسع آفاق الإدراك البشري.

* البعد الثقافي: اللغة هي وعاء الثقافة وحاملها الأساسي. من خلال اللغة، تُنقل القيم، والتقاليد، والعادات، والمعتقدات من جيل إلى جيل. إنها تعكس تاريخ الأمة، وأدبها، وفنونها، وفلسفتها. ففقدان اللغة يعني فقدان جزء كبير من الهوية الثقافية.

* البعد الاجتماعي: تساهم اللغة في تحديد الانتماء الاجتماعي وتقوية الروابط بين أفراد المجموعة الواحدة. اللهجات واللكنات، وإن كانت فرعية عن اللغة الأم، تلعب دوراً في تشكيل الهويات المحلية وتوحيد أفراد مجتمع معين.

* البعد التاريخي: اللغة ليست كياناً جامداً، بل هي كائن حي يتطور عبر الزمن، ويحمل في طياته بصمات التاريخ والأحداث التي مرت بها الأمة. دراسة اللغة يمكن أن تكشف الكثير عن تطور الحضارات وتفاعلاتها.

1.2 الأمن اللغوي: مفهوم جديد في سياق الأمن القومي

في ظل التحديات العالمية المتزايدة، برز مفهوم الأمن اللغوي كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي الشامل. الأمن اللغوي يعني قدرة الأمة على حماية لغتها الرسمية والوطنية من التهديدات الداخلية والخارجية التي قد تؤدي إلى تراجعها أو ضعفها. يمكن تقسيم هذه التهديدات إلى:

*** تهديدات داخلية:**

* ضعف تعليم اللغة الأم: عدم كفاية المناهج، أو ضعف تأهيل المعلمين، أو عدم استخدام أساليب تدريس حديثة تؤدي إلى تدهور مستوى إتقان اللغة بين الأجيال الشابة.

* هيمنة اللهجات العامية: على الرغم من أهمية اللهجات في التعبير عن الهوية المحلية، إلا أن تفوقها على اللغة الفصحى في المجالات الرسمية والعلمية قد يؤدي إلى إضعاف الوحدة اللغوية.

* غياب التعريب: عدم تعريب المصطلحات العلمية والتقنية الحديثة يؤدي إلى اعتماد متزايد على اللغات الأجنبية في هذه المجالات، مما يحد من قدرة اللغة الأم على مواكبة التطورات.

* تدني الوعي اللغوي: عدم إدراك أفراد المجتمع لأهمية لغتهم ودورها في هويتهم، مما يؤدي إلى إهمالها وعدم الاهتمام بتطويرها.

*** تهديدات خارجية:**

* الغزو اللغوي والثقافي: هيمنة لغات أجنبية قوية، غالبًا ما تكون مدعومة بقوى اقتصادية وثقافية كبرى، مما يؤثر على استخدام اللغة الأم في مجالات الإعلام، والأعمال، والتعليم العالي.

* التأثير السلبي للعولمة: قد تؤدي العولمة إلى تفضيل اللغات الأكثر انتشارًا في التجارة الدولية والعلوم، مما يضع ضغطًا على اللغات المحلية.

* نقص المحتوى الرقمي: ضعف المحتوى اللغوي على الإنترنت والمنصات الرقمية يحد من انتشار اللغة وجاذبيتها، خاصة بين الشباب.

إن الأمن اللغوي يهدف إلى ضمان أن تظل اللغة الوطنية قوية، حيوية، وقادرة على التكيف مع التحديات الجديدة، لتبقى أداة فعالة للتواصل، والتعليم، والإبداع، ومقاومة أي شكل من أشكال التبعية الثقافية أو الفكرية.

1.3 العلاقة التبادلية بين اللغة والهوية والثقافة

اللغة والهوية والثقافة ثلاثية مترابطة ومتداخلة بشكل لا يمكن فصله. اللغة هي المكون الأساسي للهوية الثقافية لأي مجتمع. من خلال اللغة، يتعلم الأفراد قيم مجتمعهم، وتقاليده، وطرق تفكيره. إنها الأداة التي يعبرون بها عن انتمائهم، ويميزون بها أنفسهم عن الآخرين.

* اللغة كمعرف للهوية: اللغة هي علامة فارقة تميز جماعة بشرية عن أخرى. إنها ليست مجرد أداة للتعبير عن الذات، بل هي جزء لا يتجزأ من تكوين الذات الفردية والجماعية. عندما يتحدث الأفراد لغة معينة، فإنهم يتبنون، غالبًا بشكل لا واعٍ، جزءًا من تاريخ وثقافة الناطقين بهذه اللغة.

* اللغة كناقل للثقافة: جميع أشكال التعبير الثقافي، من الأدب والشعر إلى الحكم والأمثال الشعبية، تُنقل وتُحفظ من خلال اللغة. عندما تضعف اللغة، تتأثر الهوية الثقافية للمجتمع، وقد يؤدي ذلك إلى الشعور بالانفصام بين الأجيال، وتراجع الانتماء الوطني. ففقدان اللغة هو فقدان لذاكرة الأمة وتراثها، مما يعرضها للذوبان في ثقافات أخرى.

* التأثير المتبادل: ليست اللغة فقط هي التي تؤثر في الثقافة والهوية، بل إن الثقافة والهوية تؤثران أيضًا في تطور اللغة واستخدامها. فالقيم الاجتماعية، والتحولات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية كلها تنعكس في اللغة، وتؤدي إلى ظهور مفردات جديدة أو تغيرات في استخدام المصطلحات القائمة. هذا التفاعل المستمر يضمن حيوية اللغة واستمراريتها.

الفصل الثاني

اللغة العربية: تاريخ عريق وتحديات معاصرة

2.1 المكانة التاريخية والحضارية للغة العربية

تُعد اللغة العربية إحدى أقدم اللغات السامية وأكثرها انتشاراً وتأثيراً في العالم. لم تكن مجرد وسيلة تواصل، بل كانت محوراً لحضارة عظيمة امتدت لقرون وأسهمت بشكل كبير في التراث الإنساني.

* لغة القرآن الكريم: تكتسب اللغة العربية مكانة خاصة لكونها لغة القرآن الكريم، وهذا منحها قدسية وحفظاً فريدين، وساهم في توحيد الناطقين بها حول نص واحد.

* لغة العالم الإسلامي: لم تكن اللغة العربية مقتصرة على العرب فقط، بل كانت لغة العالم الإسلامي برمته. فقد امتدت حدود انتشارها من الصين والهند شرقًا إلى أقصى الغرب في الأندلس، ومن جزيرة صقلية شمالًا إلى أدغال أفريقيا جنوبًا. كانت بحق لغة الأمة، ولغة الحضارة، ولغة المعرفة الإنسانية.

* لغة العلم والمعرفة: مثلت اللغة العربية يومًا ما لغة مستهدفة للتعلم والترجمة؛ ليس لأسباب دينية فحسب، بل لأسباب علمية ومعرفية وثقافية أيضًا. فقد نقل العرب العلوم اليونانية والفارسية والهندية وترجموها إلى العربية، ثم أضافوا إليها إسهاماتهم الخاصة في مختلف المجالات كالفلك، والطب، والرياضيات، والفلسفة، والكيمياء. هذه المعارف انتقلت لاحقًا إلى أوروبا عبر الترجمة من العربية، مما ساهم في نهضتها العلمية.

* لغة الأدب والفنون: ازدهر الأدب العربي في العصور الذهبية، فبرزت روائع شعرية ونثرية أثرت المكتبة العالمية. الشعر العربي، بفروعه المختلفة من جاهلي وإسلامي وعباسي، كان دليلاً على الثراء اللغوي والبياني للعربية.

* توحيد اللهجات من خلال الفصحى: على الرغم من تعدد لهجاتنا اليوم واختلاف مشاربنا، فإن هذا لا يمنعنا من استعمال لغتنا الفصحى، لغة الأمة. يوضح نيكلسون في كتابه "مدخل إلى اللغة العربية" أن شعراء الجاهلية اتخذوا لغة فصيحة واحدة لشعرهم لضمان الذيوع والانتشار والتوسع. هذه اللغة الفصيحة استفاد منها الشعراء من اللهجات المحلية بما فيها من ميزات خاصة، وارتفعوا بها عن هذه اللهجات المحلية. هذا يشير إلى قدرة الفصحى على استيعاب التنوع اللهجي وتوحيد الأمة لغويًا.

2.2 تحديات تعلم اللغة العربية في مرحلة الطفولة المبكرة

تعاني اللغة العربية اليوم العديد من العقبات بين أهلها في تعلمها واستعمالها. سنركز هنا على تعلمها في مرحلة الطفولة المبكرة. لفهم التحديات، لا بد من توضيح بعض المصطلحات الأساسية لتمكيننا من تحديد المشكلة ومن ثم معالجتها. هذه المصطلحات هي: التعدد اللغوي، الثنائية اللغوية، والتداخل اللغوي.

*** تعريف المصطلحات الأساسية:**

* التعدد اللغوي (Multilinguisme): يعرفه محمد الأوزاعي بأنه "الوضع اللساني الذي يمتاز بتعايش لغات وطنية متباينة في بلد واحد". يمكن أن يكون ذلك على سبيل التساوي إذا كانت جميعها لغات عالمية كالألمانية والفرنسية والإيطالية في الجمهورية الفدرالية السويسرية، أو على سبيل التفاضل إذا تواجدت لغات عالمية كالعربية بجانب لغات عامية مثل الهوسا والتاماشيق في النيجر.

* الثنائية اللغوية: يعرفها لويس جانكافيلي بأنها "قدرة الفرد على استخدام لغتين".

* التداخل اللغوي: يُعرّف بأنه "استعمال متحدث ثنائي اللغة في اللغة الهدف (أ) لسمة صوتية أو صرفية أو معجمية أو تركيبية تكون خاصة باللغة (ب)".

* اللهجة العامية واللغة الأم في ليبيا: في ليبيا، لدينا لغتان رسميتان هما العربية والأمازيغية، بالإضافة إلى لهجات عامية متعددة. اللغة الأم بالنسبة للطفل هي أول لغة يتلقاها عن طريق الاستماع، وفي ليبيا تمثل اللهجة العامية اللغة الأم لأطفالها.

*** الصعوبات التي تواجه الطفل الليبي:**

سيتركز حديثنا في هذا البحث عن المجهود المضاعف الذي سيبذله الطفل إثر مزاحمة اللغات الأخرى للغة الفصحى التي ما تزال أجنبية نوعًا ما في عملية التعلم. إن تعلم اللغات الأجنبية في مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية، التي تُعرف في علم النفس بـ "مرحلة الطفولة المبكرة"، يثير صعوبات بالغة. ففي هذه المرحلة، يحتاج الطفل لتأكيد مفهوم هويته بكل ما يمثله من لغة وقيم ومفاهيم مجتمعية وعادات وطريقة تفكير، ما يعينه على التعامل مع الأقران ومن ثم الاندماج في المجتمع. إلى جانب ذلك، يتطلب تعلم اللغات مجهودات عقلية ونفسية وذهنية مرهقة للطفل في هذه المرحلة العمرية الحساسة.

*** المنهج التحليلي التقابلي وأثر الثنائية اللغوية:**

في هذا الإطار، يقول د. وليد العناني: "انبثق المنهج التحليلي التقابلي لمقابلة النظامين اللغويين للمتعلم: اللغة الأم واللغة الهدف؛ قصد الوقوف على وجوه الافتراق بينهما بالنظر إلى أن هذه الاختلافات ستكون المصدر الأساسي لصعوبات التعلم".

ويذكر د. أحمد معنون في كتابه "الحصيلة اللغوية" أن أكثر المعوقات وسلبيات الثنائية اللغوية هي ميل الفرد نحو الانطواء والعزلة الاجتماعية، واضطراب الشخصية، والعجز عن التواصل والتكيف بمرونة كافية، وضعف الأرضية الإبداعية الناجم أساسًا عن فقر الحصيلة أو المهارة اللغوية. وبالتالي، تنسحب اللغة الأصلية أمام لغة أو لغات أجنبية ليحدث ذلك التبدل في المواقع ثقافيًا وعلميًا وتربويًا وتعليميًا.

ويؤكد د. وليد العناني ذلك في حديثه عن الثنائية الجائرة التي تهيمن فيها لغة أجنبية على اللغة الأم وتؤثر تأثيرات سلبية لغوية ونفسية واجتماعية. إذ ثبت لكثير من العلماء أن اللغة المهيمنة ترسم للطفل معالم عالمه ورؤيته للكون والحياة، ومن هنا يحدث الاحتلال والانفصام بين ما يمثله الطفل في دماغه مقترنًا باللغة الأجنبية وما يعيشه في مجتمعه.

*** السن المناسب لتعلم اللغات الأجنبية:**

في دراسة أكاديمية أُجريت في الجزائر عن أثر التعلم المبكر للغات الأجنبية على تعلم اللغة العربية (التعليم الابتدائي نموذجًا) عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، تذكر الدراسة أن بعض اللسانيين يعارضون تعليم اللغة الأجنبية في مراحل الطفولة المبكرة وقبل اكتمال النظام اللغوي. بينما يرى آخرون أن تعلم اللغة الأجنبية بعد اكتمال نظام اللغة الأم يمكن المتعلم الأجنبي من الاستفادة من القواعد العلمية التي احتفظ بالكثير منها في لغته الأم، وبذلك فإن اللغة الأم ستكون عاملاً ميسرًا لاكتساب اللغة الأجنبية وتعلمها.

إن الوصول إلى رأي حاسم في السن المناسب لتعلم اللغة الأجنبية لا يجب أن يعتمد على استطلاعات الرأي، وإنما يقتضي دراسات علمية تنتهج البحث اللساني النفسي الاجتماعي الدقيق وطويل المدى؛ لتكون التوصيات دقيقة جدًا، خاصة عندما تترتب عليها قرارات رسمية تنتسب إلى التخطيط اللغوي.

2.3 تحديات تداول اللغة واستعمالها في السياق الليبي

بالإضافة إلى تحديات التعلم، تواجه اللغة العربية في ليبيا تحديات تتعلق بتداولها واستعمالها في السياقات الرسمية والإعلامية.

* الوضع القانوني التاريخي: فيما يخص تداول اللغة واستعمالها في اللافتات والمكاتبات الرسمية والخطابات الإعلامية، فإن التشريعات الليبية (قانون اللغة العربية لسنة 1952 وقانون اللغة العربية رقم (12) لسنة 1984م) كانت على امتداد فتراتها منصفة للغة العربية.

* القصور في تطبيق القوانين: إلا أن ما يعيب هذه القوانين أنها تركز على المنع والعقاب بدلاً من تقديم حوافز أو تسهيلات لتشجيع استخدام اللغة العربية بشكل طبيعي وتطويرها لتواكب الاحتياجات الحديثة. كما يعيبها عدم وجود آليات واضحة للتطوير اللغوي مثل دعم جهود تعريب المصطلحات وتطوير اللغة العربية لتلبية متطلبات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد الحديث. هذه الأسباب أدت إلى وجود فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والواقع العملي، مما يقلل من فعالية هذه القوانين.

* التأثيرات السلبية: ينتج عن هذا القصور ضعف في جودة اللغة المستخدمة في المراسلات الرسمية والإعلانات، وتراجع استخدام الفصحى في الإعلام لصالح اللهجات العامية، مما يؤثر على مستوى الفهم والتواصل الفعال بين أفراد المجتمع. كما أن غياب التعريب يؤدي إلى اعتماد

المؤسسات والشركات على المصطلحات الأجنبية، مما يحد من قدرة اللغة العربية على التعبير عن التطورات العلمية والتقنية.

الفصل الثالث

التوصيات والواجبات لتعزيز اللغة العربية

بناءً على التحديات التي تواجه اللغة العربية، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات والواجبات المقترحة لتعزيزها وحمايتها، وذلك على عدة مستويات:

3.1 الواجب القانوني: نحو تشريعات داعمة ومحفزة

يتطلب هذا الجانب تعديل التشريعات التي تركز على المنع والعقاب، واستبدالها بتشريعات تقدم حوافز وتسهيلات لتشجيع استخدام اللغة العربية بشكل طبيعي وتطويرها لتواكب الاحتياجات الحديثة. كما يجب وضع آليات واضحة للتطوير اللغوي مثل دعم جهود تعريب المصطلحات وتطوير اللغة العربية لتلبية متطلبات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد الحديث. هذا يتطلب مراجعة شاملة للقوانين القائمة وتضمين بنود تحفز على الإبداع اللغوي وتشجع على استخدام العربية في جميع المجالات الحيوية، مع توفير الدعم المالي واللوجستي للمبادرات التي تهدف إلى تطوير اللغة. يمكن أن يشمل ذلك:

* إنشاء هيئة عليا للغة العربية: تكون مهمتها وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتعزيز اللغة العربية، والإشراف على تطبيقها، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والأكاديمية والخاصة.

* صياغة قوانين جديدة للحوافز: بدلاً من الاقتصار على العقوبات، يجب سن قوانين تمنح حوافز مالية أو معنوية للمؤسسات والأفراد الذين يلتزمون بمعايير اللغة العربية الفصحى في أعمالهم ومنشوراتهم. على سبيل المثال، يمكن تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التي تلتزم بمعايير اللغة العربية الفصحى في اتصالاتها، أو جوائز تقديرية للمؤسسات التعليمية والإعلامية المتميزة في خدمة اللغة.

* دعم جهود التعريب: تخصيص ميزانيات لدعم المجامع اللغوية والمراكز البحثية المتخصصة في تعريب المصطلحات العلمية والتقنية الحديثة. يجب أن تكون هذه الجهود منظمة ومنسقة لضمان توحيد المصطلحات وتسهيل تداولها.

* مراجعة وتحديث قوانين الإعلام والنشر: التأكد من أن القوانين الحالية تدعم استخدام اللغة العربية الفصحى في جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وتضع آليات لضمان جودة المحتوى اللغوي.

3.2 الواجب الأكاديمي: تطوير المناهج وأساليب التدريس

يتطلب هذا الواجب تطوير طرق تدريس اللغة العربية وعلومها بشكل متكامل دون تجزئة أو تفريع. يمكن تحقيق ذلك من خلال نصوص مختارة بعناية تتناسب مع مختلف المستويات الدراسية، مع التركيز على المناهج الحديثة التي تجمع بين النظري والتطبيقي. يجب أن تشمل هذه النصوص الأدب الرفيع، والنصوص العلمية المترجمة، والمقالات المعاصرة التي تعكس الاستخدام الحي للغة في مختلف المجالات، لكي يرى المتعلم اللغة العربية لغة حية وفعالة. كما ينبغي تشجيع البحث العلمي في مجالات اللسانيات التطبيقية، وتقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) للغة العربية، لتطوير أدوات وتقنيات تخدم اللغة في العصر الرقمي. ومن المقترحات التفصيلية:

* تطوير مناهج تعليم اللغة العربية: يجب أن تكون المناهج متكاملة، تربط بين فروع اللغة المختلفة (النحو، الصرف، البلاغة، الأدب) بطريقة وظيفية وتطبيقية، بعيدًا عن الجفاف والتجريد.

* إدراج نصوص متنوعة وحديثة: اختيار نصوص تعليمية متنوعة من مختلف المجالات (علمية، تقنية، اجتماعية، فنية) ومن مصادر معاصرة، لجعل اللغة العربية أكثر جاذبية للطلاب.

* تشجيع البحث العلمي في اللسانيات التطبيقية: دعم الأبحاث التي تهتم بتطوير طرق تدريس اللغة العربية، وتحليل الأخطاء اللغوية الشائعة، وتصميم أدوات تعليمية مبتكرة.

* الاستفادة من التقنيات الحديثة: دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ومعالجة اللغة الطبيعية، والتعلم الآلي في تطوير برامج تعليمية تفاعلية ومبتكرة للغة العربية.

3.3 الواجب المؤسساتي: تعزيز الرقابة اللغوية وتدريب الموظفين

يوصي هذا الواجب باستحداث وظيفة مدقق لغوي في جميع المؤسسات لضمان سلامة المراسلات الرسمية والإعلانات وكافة التعاملات اللغوية داخل كل مؤسسة. يجب أن يكون المدقق

اللغوي مؤهلاً تأهيلاً عاليًا في اللغة العربية وقواعدها، وأن يكون قادرًا على التعامل مع النصوص المتخصصة لضمان الدقة والوضوح في جميع الاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنظيم دورات تدريبية وورش عمل منتظمة للموظفين في المؤسسات الحكومية والخاصة لتعزيز مهاراتهم اللغوية، وتشجيعهم على استخدام اللغة العربية الفصحى في جميع تعاملاتهم. تشمل المقترحات:

* تفعيل دور المدقق اللغوي: لا يقتصر دور المدقق اللغوي على تصحيح الأخطاء، بل يمتد ليشمل تقديم التوصيات لتحسين جودة النصوص وصياغتها.

* برامج تدريب لغوية للموظفين: تصميم برامج تدريب لغوية مكثفة ومتخصصة للموظفين في مختلف القطاعات، بما يتناسب مع طبيعة عملهم، لرفع كفاءتهم في استخدام اللغة العربية الفصحى.

* وضع معايير لغوية للمؤسسات: تحديد معايير واضحة لجودة اللغة في المراسلات الرسمية، والتقارير، والمطبوعات، والإعلانات، وتطبيقها بصرامة.

* دعم المبادرات اللغوية داخل المؤسسات: تشجيع الموظفين على المشاركة في مسابقات لغوية، وورش عمل للكتابة الإبداعية، ونوادي القراءة باللغة العربية.

3.4 الواجب التشريعي: إتقان اللغة شرط للممارسة المهنية

يتمثل هذا الواجب في جعل إتقان اللغة العربية شرطًا أساسيًا ولازمًا لممارسة التشريع والقضاء، من خلال اجتياز المتقدمين لامتحان يؤكد قدرتهم على استخدام اللغة استخدامًا سليمًا ودقيقًا. هذا الإجراء يضمن أن تكون النصوص القانونية والقضائية واضحة المعنى، خالية من اللبس، ومكتوبة بلغة عربية فصحى تتوافق مع مكانة هذه المجالات. يمكن تطبيق هذا الشرط على المهن الأخرى التي تتطلب دقة لغوية عالية، مثل:

* القضاء والنيابة: التأكد من أن القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين يمتلكون مستوى عالياً من الإتقان اللغوي لضمان صياغة الأحكام والمذكرات القانونية بوضوح ودقة.

* التشريع والبرلمان: يجب على أعضاء المجالس التشريعية إتقان اللغة العربية لضمان صياغة القوانين والتشريعات بلغة واضحة لا تحتمل التأويل.

* الصحافة والإعلام: يجب أن يكون الصحفيون والإعلاميون على دراية عميقة بقواعد اللغة العربية وجمالياتها لتقديم محتوى إعلامي رفيع المستوى.

* التعليم: يجب على المعلمين، في جميع المراحل التعليمية، أن يكونوا قدوة حسنة في استخدام اللغة العربية الفصحى، وأن يمتلكوا المهارات اللازمة لتدريسها بفعالية.

3.5 الواجب التعليمي: إصلاح شامل لتعليم اللغة العربية

يركز هذا الواجب على معلمي المرحلة الابتدائية، ويقترح اختيار عينة صغيرة منهم للعمل على تطويرهم وظيفيًا عن طريق ورش العمل أو دورات تمتد من أسبوع إلى الشهر حسب الإمكانات المتاحة، مع التركيز خلالها على المهارات وطرق التدريس. إلى جانب ذلك، يجب التأكد من الكم المعرفي لديهم عن طريق الامتحانات الشاملة. كما يدعو هذا الواجب إلى إعادة النظر في الطريقة التقليدية لوضع المناهج واختيار النصوص بما يوائم التطور المحيط ببيئة الطفل اليوم ونموه الذهني وطريقة تفكيره وأدوات محيطه وبيئته ونمط حياته. وينبغي أيضًا مراجعة طرق تدريس اللغة العربية المتمثلة في الاعتماد المطلق على الكتاب والقلم والواجبات المنزلية، والاتجاه نحو استخدام العروض المرئية والتسجيلات الصوتية والصور. هذا يشمل دمج التقنيات الحديثة في عملية التعليم، وتصميم أنشطة تفاعلية تجعل تعلم اللغة العربية ممتعًا وجذابًا للأطفال، وتشجيعهم على الإبداع اللغوي من خلال المسابقات والفعاليات الثقافية. ومن التفاصيل الإضافية:

* التأهيل المستمر للمعلمين: يجب أن يخضع معلمو اللغة العربية لدورات تدريبية مكثفة ومستمرة في أساليب التدريس الحديثة، وعلم نفس الطفل، واستخدام التكنولوجيا في التعليم.

* تطوير مناهج تفاعلية: تصميم مناهج تعليمية للغة العربية تعتمد على الأنشطة التفاعلية، والألعاب التعليمية، والقصص المصورة، والمحتوى الرقمي، لجعل التعلم ممتعًا ومشوقًا للأطفال.

* إعادة النظر في تقييم الطلاب: يجب أن تتجاوز طرق التقييم التقليدية (الامتحانات الكتابية) لتشمل تقييمًا شاملاً للمهارات اللغوية (الاستماع، التحدث، القراءة، الكتابة) من خلال أنشطة عملية ومشاريع جماعية.

* تعزيز دور المكتبات المدرسية: توفير مكتبات مدرسية غنية بكتب الأطفال والمواد القرائية باللغة العربية الفصحى، وتشجيع الأطفال على القراءة الحرة.

* الشراكة مع أولياء الأمور: توعية أولياء الأمور بأهمية اللغة العربية ودورهم في تعزيزها لدى أبنائهم، وتقديم الإرشادات والنصائح لهم لمساعدتهم في ذلك.

* المسابقات والفعاليات اللغوية: تنظيم مسابقات في القراءة، والكتابة الإبداعية، والإلقاء الشعري، والخط العربي، لتشجيع الطلاب على التميز في اللغة العربية.

الفصل الرابع

المقاربات الدولية في تعزيز اللغات الوطنية: دروس مستفادة

4.1 تجارب دولية ناجحة في حماية اللغات

إن العديد من الدول حول العالم أولت اهتمامًا بالغًا لحماية لغاتها الوطنية وتعزيزها، مدركةً أن اللغة هي عمود فقري للهوية الوطنية والأمن القومي. يمكننا استخلاص دروس قيمة من هذه التجارب:

* فرنسا: تُعرف فرنسا بسياساتها اللغوية الصارمة التي تهدف إلى حماية اللغة الفرنسية من تأثير اللغات الأجنبية، وخاصة الإنجليزية. لديها قوانين ملزمة باستخدام الفرنسية في الإعلانات، والوثائق الرسمية، ووسائل الإعلام. كما أنشأت الأكاديمية الفرنسية التي تعمل على صون اللغة وتطويرها. لقد استثمرت فرنسا في تعريب المصطلحات التقنية والعلمية، مما ضمن بقاء اللغة الفرنسية لغة للعلم والمعرفة.

* إسرائيل: بعد إحياء اللغة العبرية من لغة طقسية إلى لغة حية ومتداولة، قدمت إسرائيل نموذجاً فريداً في التخطيط اللغوي. فقد تم إنشاء "أكاديمية اللغة العبرية" التي تعمل على وضع المصطلحات الجديدة وتوحيد الاستخدام اللغوي. كما ركزت على تعليم اللغة العبرية في جميع مراحل التعليم، وتشجيع استخدامها في الحياة اليومية والرسمية.

* كوريا الجنوبية واليابان والصين: هذه الدول، على الرغم من انفتاحها على العالم وتطورها التكنولوجي، تضع لغاتها الوطنية في صدارة أولوياتها. يتم استخدام اللغة الكورية، اليابانية، والصينية في جميع مراحل التعليم، وفي البحث العلمي، وفي الصناعات التكنولوجية المتطورة. هذا الاهتمام باللغة الأم كأداة للمعرفة هو أحد أسباب تقدمها العلمي والاقتصادي. يتم تعريب المصطلحات الجديدة بشكل مستمر، وتُشجع الأبحاث التي تعنى بتطوير اللغة وتكييفها مع العصر الرقمي.

* كندا (كيبيك): تتميز مقاطعة كيبيك الكندية بجهودها الحثيثة لحماية اللغة الفرنسية في مواجهة الهيمنة الإنجليزية. لديها قوانين صارمة تفرض استخدام الفرنسية في الأعمال التجارية والخدمات العامة. هذه التجربة تبرز أهمية الإرادة السياسية والقوانين الفعالة في حماية اللغة.

4.2 الدروس المستفادة لتطبيقها على اللغة العربية

يمكن استخلاص العديد من الدروس من هذه التجارب الدولية وتطبيقها على سياق اللغة العربية:

* الإرادة السياسية والتشريع الفعال: لا يمكن تحقيق الأمن اللغوي دون إرادة سياسية قوية تدعم اللغة الوطنية من خلال تشريعات واضحة وملزمة، تفرض استخدامها في جميع المجالات الحيوية، وتوفر الحماية والدعم اللازمين لها.

* دور المجامع اللغوية: يجب تفعيل دور المجامع اللغوية ومراكز التعريب، وتزويدها بالإمكانيات والموارد اللازمة لتطوير اللغة وتعريب المصطلحات العلمية والتقنية الحديثة بشكل مستمر ومنظم.

* الاستثمار في تعليم اللغة الأم: يجب أن يكون تعليم اللغة العربية في جميع المراحل التعليمية أولوية قصوى، مع التركيز على المناهج الحديثة، وتأهيل المعلمين، وتوفير بيئة تعليمية محفزة.

* التشجيع لا المنع: يجب أن تركز السياسات اللغوية على الحوافز والتشجيع على استخدام اللغة، بدلاً من الاقتصار على المنع والعقاب.

* التكيف مع العصر الرقمي: يجب أن تستفيد اللغة العربية من التطورات التكنولوجية، وتوفير محتوى رقمي غني ومتنوع باللغة العربية، وتطوير أدوات وتقنيات تخدمها في الفضاء السيبراني.

* تعزيز الوعي المجتمعي: يجب رفع الوعي بأهمية اللغة العربية ودورها في الهوية الوطنية، وتشجيع الأفراد والمؤسسات على تحمل مسؤوليتهم تجاهها.

الفصل الخامس: آليات مقترحة لتطبيق التوصيات وقياس الأثر

لضمان فعالية التوصيات المقدمة في الفصول السابقة، يجب وضع آليات واضحة لتطبيقها ومؤشرات لقياس أثرها.

5.1 آليات التطبيق المقترحة:

* إنشاء لجنة وطنية عليا للغة العربية: تتكون من خبراء في اللغة، والتعليم، والقانون، والإعلام، والتكنولوجيا. تكون مهمتها الرئيسية وضع استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز اللغة العربية، والإشراف على تنفيذها، ومراجعتها بشكل دوري.

* تخصيص ميزانية مستقلة لدعم اللغة العربية: يجب تخصيص جزء من الميزانية العامة للدولة لدعم المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تعزيز اللغة العربية، بما في ذلك البحث العلمي، وتطوير المناهج، وتدريب المعلمين، ودعم الترجمة والتعريب.

* إطلاق حملات توعية وطنية: تنظيم حملات إعلامية وتثقيفية واسعة النطاق لرفع الوعي بأهمية اللغة العربية ودورها في الهوية الوطنية، وتشجيع استخدامها في الحياة اليومية. يمكن استخدام وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والفعاليات الثقافية لتحقيق ذلك.

* الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني: تشجيع الشراكات بين المؤسسات الحكومية، والشركات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني لتمويل وتنفيذ مشاريع لغوية مشتركة.

* تطوير منصات تعليمية رقمية: إنشاء منصات تعليمية إلكترونية متكاملة لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ولتطوير مهارات الناطقين بها، باستخدام أحدث التقنيات التعليمية.

* دعم حركة الترجمة والتأليف: توفير حوافز للمترجمين والمؤلفين لإنتاج محتوى عربي أصيل ومترجم عالي الجودة في مختلف التخصصات.

5.2 مؤشرات قياس الأثر:

لتقييم مدى فعالية الجهود المبذولة، يجب وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) قابلة للقياس:

*** مؤشرات تعليمية:**

* نسبة الطلاب الذين يحققون مستويات متقدمة في اختبارات اللغة العربية المعيارية.
* معدل استخدام اللغة العربية الفصحى في الفصول الدراسية والأنشطة اللامنهجية.
* عدد المعلمين المدربين والمؤهلين في أساليب تدريس اللغة العربية الحديثة.
* عدد المناهج التعليمية المطورة التي تعتمد على النصوص الحديثة والتفاعلية.

*** مؤشرات استعمالية:**

* نسبة استخدام اللغة العربية الفصحى في المراسلات الرسمية والوثائق الحكومية.

* نسبة المحتوى العربي على الإنترنت والمنصات الرقمية.

* عدد المصطلحات المعربة التي يتم اعتمادها وتداولها في المجالات العلمية والتقنية.

* مستوى وعي الجمهور بأهمية اللغة العربية من خلال استطلاعات الرأي.

*** مؤشرات مؤسساتية وتشريعية:**

* عدد المؤسسات التي لديها مدققون لغويون مؤهلون.

* عدد القوانين والتشريعات التي تدعم اللغة العربية وتوفر لها الحوافز.

* نسبة التزام المؤسسات الإعلامية بمعايير اللغة العربية الفصحى.

الخاتمة:

إن النهوض باللغة العربية وحماية أمنها اللغوي هو مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود على المستويات القانونية والأكاديمية والمؤسساتية والتشريعية والتعليمية. من خلال تطبيق هذه التوصيات بجدية وفعالية، يمكننا أن نعيد للغة العربية مكانتها الريادية، ونضمن للأجيال القادمة لغة قوية ومعبرة تعزز هويتهم وتدعم أمنهم القومي. إن الاستثمار في اللغة هو استثمار في المستقبل، وحماية لها من التحديات التي قد تهدد وجودها وفعاليتها في عالم متغير. تحقيق الأمن اللغوي ليس مجرد هدف أكاديمي، بل هو ضرورة استراتيجية للحفاظ على كيان الأمة وقدرتها على الازدهار في عالم دائم التغير.

المراجع:

خطاب، أريج محمد طيب. "سياق اللغة والأمن القومي للمجتمعات، اللغة العربية حالة للدراسة". كلية الآداب – جامعة عمر المختار.

بركولي، سلينة. "التعدد اللغوي وتأثيره في التحصيل الدراسي لتلاميذ المرحلة الابتدائية". مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، المجلد 17، العدد: 1 (2023).

العناني، وليد. "اللسانيات التطبيقية وتعليم العربية للناطقين بغيرها". (ص 107-122).

عبدالجبار، شفيق وفؤاد عبدالمطلب. "الثنائية اللغوية بين اكتساب اللغة الأم (العربية) وتعلم اللغة الأجنبية (الإنجليزية)". مجلة كلية المأمون الجامعة، جامعة جرش، الأردن، العدد 26، 2015.

العناني، وليد. "أثر تعليم اللغة الأجنبية في تعلم اللغة العربية وتعليمها في مرحلة الطفولة: دراسة لسانية نفسية تطبيقية". رسالة ماجستير.

- نيكلسون، رينولد أ. "مدخل إلى اللغة العربية"